

تقرير تأكد مستقل على تقرير مجلس إدارة
شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري
لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤)
بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

السادة مجلس إدارة شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" (الشركة) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والذي تم إعداده وفقاً لقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (يشار إليهما مجتمعين بـ "قواعد حوكمة الشركات").

أعد هذا التقرير متضمناً الاستنتاجات لتمكين الشركة فقط من الالتزام بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لغرض آخر.

مسئولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات. كما أنه مسئول عن التأكد من الالتزام بقواعد حوكمة الشركات. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها وكيفية مواجهتها.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية والتي إذا عملت بكفاءة فإنها سوف تضمن سلامة وفعالية الأعمال بما في ذلك الالتزام باللوائح والقوانين المطبقة.

مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاجات بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق للالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءات للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول. هذا ولم نقوم بأداء إجراءات إضافية كان من الواجب القيام بها إذا كنا قد قمنا بمهام تأكيد معقول. بالتالي، فإننا لا نبدى استنتاجات تأكيد معقول عما إذا كان تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مأخوذ ككل تم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

السادة مجلس إدارة شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" صفحة (٢)

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا المهني وتشمل استفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة "عندما يكون ذلك مطلوباً" والمطابقة مع سجلات الشركة.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه، قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية تحديد متطلبات قواعد حوكمة الشركات والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بإرشادات الإعداد المشار إليها.
- مطابقة محتويات تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات.
- مطابقة المحتويات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة على الالتزام بحوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى الشركة.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي محدود بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً، للتأكد من الأدلة التي حصلت عليها الإدارة لإعداد تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من المعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠٠)، فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانته والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ونظام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت لاستيفاء متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفسيرهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بالحوكمة والأسلوب المستخدم لتحديد مثل تلك البيانات.

نظراً لطبيعة القيود المتأصلة في عمليات الرقابة الداخلية على الالتزام باللوائح والقوانين والتي تتضمن التواطؤ أو تحايل الإدارة على تلك الرقابة، فإنه يمكن أن تحدث تحريفات جوهرية نتيجة للغش أو الخطأ ولا يمكن اكتشافها.

السادة مجلس إدارة شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
صفحة (٣)

الاستنتاج

في ضوء إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها والموضحة بهذا التقرير، والأدلة التي تم الحصول عليها، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" المرفق على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم يتم إعداده، في جميع جوانبه الهامة، وفقا لقواعد حوكمة الشركات.

أمور هامة أخرى

نلفت الانتباه إلى أن هذا التقرير يتعلق بشركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" على أساس مستقل فقط ولا يشمل مجموعة شركات القلعة للاستثمارات المالية ككل. إن استنتاجنا غير متحفظ بخصوص هذا الأمر.

استخدام التقرير

أعد هذا التقرير متضمناً الاستنتاج أعلاه، فقط لغرض التزام شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لأي غرض آخر. ونحن إلى أقصى حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل المسؤولية تجاه أي طرف آخر بخلاف مجلس إدارة شركة القلعة للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" عن عملنا أو لهذا التقرير أو عن الاستنتاج أعلاه.

وانل صقر
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦١٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨١

القاهرة في ١٣ مايو ٢٠٢٤

شركة القلعة للاستثمارات المالية

تقرير الحوكمة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

اسم الشركة			شركة القلعة للاستثمارات المالية ش.م.م
غرض الشركة			- تقديم الاستشارات في المجالات المالية و التمويلية للشركات والمشاريع على اختلاف أنواعها. - إعداد وتقديم دراسات الجدوي الاقتصادية والهندسية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية و المالية و ترتيبات عقود الاقتراض و دراسات التمويل بصفة عامة. - إعداد وتقديم الدراسات والاستشارات بشأن الترويج للمشاريع وتقديم الدعم الفني اللازم في هذا الشأن فيما عدا الاستشارات القانونية. - الوكالة عن الشركات والمشاريع في عمليات التفاوض والتعاقد بمختلف أنواعها و مراحلها و بوجه خاص مفاوضات عقود الإدارة و المشاركة و المعونة الفنية. - إدارة و تنفيذ و إعادة تأهيل و هيكلة المشاريع. - امتلاك حصص في شركات تابعة.
المدة المحددة للشركة	25 عاما	تاريخ القيد بالبورصة	2009 / 12 / 2
القانون الخاضع له الشركة	رقم 159 لسنة 1981	القيمة الاسمية للسهم	5 جم للسهم
آخر رأس مال مرخص به	10,000,000,000 جم	آخر رأس مال مصدر	9,100,000,000 جم
آخر رأس مال مدفوع	9,100,000,000 جم	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	11121 في 13/ 4 /2004
اسم مسئول الاتصال	أ. عمرو محمد القاضي		
عنوان المركز الرئيسي	1089 كورنيش النيل-جاردن سيتي		
أرقام التليفونات	0227914440	أرقام الفاكس	0227914448
الموقع الإلكتروني	www.qalaaholdings.com		
البريد الإلكتروني	info@qalaaholdings.com		

هيكل الملكية

النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	المستفيد النهائي	حصة 5 % من أسهم الشركة فأكثر
23.49%	427,455,671	Citadel Capital Partners Ltd.	Citadel Capital Partners Ltd.
9.12%	165,964,000	شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والشركات التابعة	شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة والشركات التابعة
5.54%	100,900,000	شركة الامارات الدولية للاستثمار ذ م م	شركة الامارات الدولية للاستثمار ذ م م
38.15%	694,319,671		الإجمالي

إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

تشكيل مجلس الإدارة

مسلسل	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
1	د / احمد محمد حسنين هيكل	رئيس مجلس الادارة	_____	2004	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
2	السيد/ هشام حسين الخازندار	عضو مجلس الإدارة المنتدب – تنفيذي	_____	2004	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
3	السيد/ كريم حسن صادق	عضو مجلس الإدارة المنتدب لقطاع النقل والدعم اللوجيستي – تنفيذي	_____	2005	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
4	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	عضو مجلس الإدارة المنتدب للقطاع المالي – تنفيذي	_____	2023	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
5	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	عضو مجلس الإدارة المنتدب عن الشؤون المصرفية و التمويل – تنفيذي	_____	2023	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD
6	السيد/ منصور أحمد محمد هيكل	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	_____	2023	ممثلا لشركة Citadel Capital Partners LTD

7	السيد/ تيمور أحمد محمد هيكل	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	_____	2023	ممثلاً لشركة Citadel Capital Partners LTD
8	السيدة/ منى مكرم عبيد	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	_____	2017	ممثلاً لشركة Citadel Capital Partners LTD
9	السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	_____	2010	عن نفسه
10	السيد/ فيليب بلير داندس	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي – مستقل	_____	2014	عن نفسه
11	السيدة/ ديناهيزر حمدى حسن شريف	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي – مستقل	_____	2017	عن نفسه

حضور مجلس الإدارة

خلال عام 2023 تم عقد 6 اجتماعات لمجلس إدارة الشركة : الأول بتاريخ 20 مارس 2023، الثاني بتاريخ 13 مايو 2023، الثالث بتاريخ 30 مايو 2023، و الرابع بتاريخ 15 يوليو 2023، و الخامس بتاريخ 16 سبتمبر 2023 ، والسادس بتاريخ 21 ديسمبر 2023.

اعضاء مجلس الإدارة الحاليين:

مسلسل	إسم عضو مجلس الإدارة	عدد مرات الحضور
1	د / احمد محمد حسنين هيكل	6
2	السيد/ هشام حسين الخازندار	6
3	السيد/ كريم حسن صادق	6
4	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	3
5	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	3
6	السيد/ منصور احمد محمد هيكل	2
7	السيد/ تيمور احمد محمد هيكل	3
8	السيدة/ منى مكرم عبيد	5
9	السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	3
10	السيد/ فيليب بلير داندس	6
11	السيدة/ ديناهيزر حمدى حسن شريف	5

اعضاء مجلس الإدارة حتى 6 يوليو 2023:

مسلسل	اسم عضو مجلس الإدارة	عدد مرات الحضور
1	السيد / معتز فاروق عياد	2

حضور مجلس الإدارة للمجموعات العامة العادية والغير عادية

خلال عام 2023 تم عقد 3 اجتماعات للمجموعات العمومية للشركة : الأول الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 18 يناير 2023، الثاني الجمعية العامة العادية بتاريخ 6 يوليو 2023، الثالث بالجمعية العامة غير العادية بتاريخ 3 أغسطس 2023 .

اعضاء مجلس الإدارة الحاليين:

مسلسل	اسم عضو مجلس الإدارة	عدد مرات الحضور
1	د / احمد محمد حسنين هيكل	1
2	السيد/ هشام حسين الخازندار	2
3	السيد/ كريم حسن صادق	2
4	السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	1
5	السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	1
6	السيد/ منصور احمد محمد هيكل	1
7	السيد/ تيمور احمد محمد هيكل	1
8	السيدة/ منى مكرم عبيد	0
9	السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	0
10	السيد/ فيليب بلير داندس	0
11	السيدة/ دينا هيزر حمدي حسن شريف	0

اعضاء مجلس الإدارة حتى 6 يوليو 2023:

مسلسل	اسم عضو مجلس الإدارة	عدد مرات الحضور
1	السيد / معتز فاروق عياد	1

المسئولية الموكلة للسيد / رئيس مجلس الإدارة

- توجيه الدعوة لإنعقاد مجلس الإدارة و وضع جدول أعماله و إدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية والغير عادية للشركة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية و الدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من إتخاذ القرارات على أساس سليم و بناء على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة و كذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- كافة المسئوليات الأخرى الموكلة للسيد / رئيس مجلس الإدارة وفقا لقانون 159 لسنة 1981 و لائحته التنفيذية و تعديلاته.

المسئولية الموكلة للسيد / العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي

- رئاسة العمل التنفيذي بالشركة و الإشراف على سير العمل في جميع إدارات و أقسام الشركة و متابعة الأداء لجميع الأنشطة وكذلك العمل على زيادة رضا العملاء عن الشركة.
- تنفيذ إستراتيجية و خطة الشركة السنوية.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة.
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية و غير المالية عن نتائج أعمال الشركة و تقييم أداءها، وكذلك تقرير حوكمة الشركات، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- المشاركة الفعالة في بناء و تنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة و اقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمد عليها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة.
- تحديد اختصاصات ومسئوليات كافة العاملين بالشركة وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة.

أمين سر مجلس الإدارة

يتولى السيد / طارق حسن المستشار القانوني للشركة أمانة سر مجلس الإدارة ، و يقوم بأداء المهام التالية:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان، ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
- متابعة استصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة .
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على دراية بأهم ما قد يستحدث من مسئوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في أنشطة الشركة أو في الإطار القانوني الخاضعة له، وذلك في حدود مسئولياته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- تقديم المعلومات اللازمة عن الشركة للأعضاء الجدد وتقديمهم لباقي الأعضاء.

لجان مجلس الإدارة

أولاً : لجنة المراجعة والحوكمة

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق	عدد مرات الحضور
السيد/ فيليب بليير داندس	رئيس اللجنة	2022	6
السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	عضو اللجنة	2022	3
السيدة/ ديناهيزر حمدى حسن شريف	عضو اللجنة	2022	6

تم تشكيل لجنة المراجعة طبقاً للمادة (37) من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. تتكون اللجنة من عدد (3) أعضاء من مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة و تضم اللجنة أكثر من عضو مستقل، و تتولى لجنة المراجعة المهام التالية:

- الرقابة على الحسابات والمراجعة والتقارير المالية والأمور المتعلقة بالرقابة المالية الداخلية في الشركة.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- الرقابة على نزاهة الإدارة العليا بالشركة وسياساتها والتزامها القانوني وممارسات تقديم التقارير ونظم الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمالية والحسابات.
- مراجعة ودراسة فاعلية المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية ونظم الرقابة الداخلية وإدارة الأزمات بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- التوصية بتعيين المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم واستبقائهم.
- الرقابة على استقلالية ومؤهلات وأداء المراجعين الخارجيين والداخليين للشركة.
- إنشاء والمحافظة على إجراءات معالجة الاحتيال والإبلاغ عنه (صافرة الإنذار).
- مراجعة أي موضوعات تتعلق بتضارب المصالح أو السلوك الأخلاقي أو الالتزام بالقانون.
- توفير قناة موحدة للتواصل بين المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين والإدارة العليا والمجلس فيما يتعلق بالحسابات والمراجعة والتقارير المالية والرقابة.
- القيام بأي واجبات ملزمة أو مسؤوليات قد يسندة إليها مجلس الإدارة.
- القيام بأي مهام أخرى تحددها قواعد الإدرج بالبورصة.

ثانياً : لجنة الترشيحات و المزايا و المكافآت

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق	عدد مرات الحضور
السيد/ فيليب بليير داندس	رئيس اللجنة	2022	2
السيد/ مجدى كمال ابراهيم الدسوقي	عضو اللجنة	2022	2
السيدة/ ديناهيزر حمدى حسن شريف	عضو اللجنة	2022	2

يوجد بالشركة لجنة للترشيحات و المكافآت برئاسة السيد/فيليب داندس وعضويين مستقلين و تختص اللجنة بالآتي:

- تحديد مسؤوليات أعضاء المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، ووضع التوصيف الوظيفي للقيادات التنفيذية العليا بالشركة.
- التحقق بصفة مستمرة من استقلالية أعضاء المجلس المستقلين والتأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.

- اقتراح سياسات واضحة لمكافآت واستحقاقات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك الاستحقاقات، ومراجعة تلك السياسات سنوياً.
- وضع ومتابعة سياسة استرداد مكافآت واستحقاقات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة في حال قيامهم بأي انتهاكات أو اختلاسات من مقدرات الشركة.

ثالثاً: لجنة المخاطر والاستثمار :

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
د / احمد محمد حسنين هيكل	رئيس اللجنة	2022
السيد/ هشام حسين الخازندار	عضو اللجنة	2022
السيد/ كريم حسن صادق	عضو اللجنة	2022
السيد/ طارق محمود عبد الظاهر الجمال	عضو اللجنة	2022
السيد/ مشير محمد عبد الفتاح غريب هدهود	عضو اللجنة	2022
السيد/ محمد عبد اللاه	عضو اللجنة	2022
السيد/ طارق صلاح	عضو اللجنة	2022
السيد/ أمير نجيب	عضو اللجنة	2022
السيد/ عمرو القاضي	عضو اللجنة	2022
السيد / معتز فاروق عياد	عضو اللجنة	2022

يوجد بالشركة لجنة المخاطر والاستثمار وتتكون من كبار القيادات التنفيذية بالشركة ، و لم تنعقد اللجنة خلال العام و سوف يبدأ الانعقاد الدوري لاجتماعات اللجنة فى خلال عام 2024 , وهي مسئولة عن دراسة و اتخاذ القرارات الاستثمارية الهامة لتعزيز من عوائد الشركة و ملكية المساهمين .

رابعاً: لجنة الاستدامة:

الاسم	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
السيدة/ دينا هيذر حمدي حسن شريف	رئيس اللجنة	2022
السيد/ هشام حسين الخازندار	عضو اللجنة	2022
السيدة/ غادة احمد حسن حمودة	عضو اللجنة	2022

تم تأسيس لجنة الاستدامة وتضم بين أعضائها العضو المنتدب والشريك المؤسس ورئيس قطاع الاستدامة، حيث تتولى اللجنة مهام دعم الشركة في صياغة السياسات قصيرة وطويلة الأجل وتوفير التوجيه اللازم فيما يخص الاستراتيجيات والاهداف الرامية إلى تعزيز ممارسات الاستدامة بالشركة وشركاتها التابعة والأطراف ذات العلاقة من أجل خفض المخاطر وتعظيم القيمة المشتركة ولم تنعقد اللجنة خلال العام و سوف يبدأ الانعقاد الدوري لاجتماعات اللجنة فى خلال عام 2024

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

يوجد بالشركة نظام للرقابة الداخلية والذي يعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات والأدلة واللوائح التي تعد بواسطة الإدارات المعنية بالشركة وتعتمد من مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الآتية:

- الفصل التام بين مسؤوليات وسلطات كافة العاملين بالشركة.
- ضمان دقة وجودة المعلومات، بحيث توفر سواء للشركة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الشركة.
- حماية أصول الشركة المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وببفء الجودة.
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات، بهدف التأكد من أن جميع التعليمات قد تم تنفيذها كما ينبغي.
- ضمان تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك عن طريق التنفيذ الدقيق لمختلف تعليمات وقواعد الحوكمة.

إدارة المراجعة الداخلية

يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ بالشركة، و تبعيته الفنية إلى لجنة المراجعة، ويتبع إداريًا الرئيس التنفيذي للشركة. و تمنح الشركة مدير إدارة المراجعة الداخلية كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله على أكمل وجه. و تقوم لجنة المراجعة بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية، ويرفع ذلك لمجلس إدارة الشركة لاعتماده، كما يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير ربع سنوي إلى لجنة المراجعة يوضح به نتائج أعماله.

دور إدارة المراجعة	نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	اسم مسئول إدارة المراجعة الداخلية	دورية التقارير
تهدف إدارة المراجعة الداخلية إلى إضافة قيمة و تحسين أداء عمليات الشركة لمساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال تبني أسلوب منهجي و منظم يهدف إلى تقييم وسائل و نظم الرقابة الداخلية و إجراءات إدارة المخاطر في الشركة، و التأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم فيما يخص كافة الإدارات و الأنشطة التنفيذية و المالية و القانونية.	• تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها. • تقييم مدى التزام جميع إدارات الشركة بتنفيذ أعمالها وفقًا لإجراءات العمل والسياسات الموضوعية بدون تعارض مع اختصاصات الإدارات المعنية الأخرى. • تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعية ومدى تناسبها مع تطورات العمل والسوق. • متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية والخارجية والأخرى الواردة من الجهات الرقابية.	يتولى مهام المراجعة الداخلية بالشركة إدارة دائمة بالشركة	السيد/ عماد عبدالرحمن تريل	يتم إعداد تقارير مراجعة ربع سنوية للعرض على لجنة المراجعة الداخلية

إدارة المخاطر

تقع مسؤولية إدارة المخاطر بالشركة على مجلس الإدارة بشكل عام وذلك على النحو الذي يتفق مع طبيعة نشاط الشركة القابضة و الشركات التابعة والأسواق التي تتعامل معها. و يوجد بالشركة مسئول مخاطر والذي يضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي قد تواجه الشركة وكيفية التعامل معها بالتعاون مع المجلس و ادارة الاستثمار.

وفيما يلي مسئوليات إدارة المخاطر خلال العام:

- تحليل المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة وإجراء هذا التحليل بدقة وفي وقت مناسب ومبكر.
- تحديد مستوى المخاطر الذي يمكن للشركة قبوله من حجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه الشركة اعتمادًا على تأثيرها ومدى إمكانية تحقيقها.
- وضع سياسة للمخاطر ومؤشرات محددة لقياس ومتابعة ومراقبة الخطر المحيط بالشركة.
- قياس مدى استمرار ملائمة وفعالية السياسات فيما يختص بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر، وإجراء أي تعديلات مطلوبة بشأنها طبقًا لتطورات السوق والبيئة المحيطة بالشركة داخليًا وخارجيًا.
- التأكد من توافر نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر بحيث تتيح للإدارة العليا ولجنة المخاطر تلقي تقارير دورية من إدارة المخاطر تعكس مدى التزام الشركة بحدود المخاطر الموضوعية، وتوضح التجاوزات عن هذه الحدود وأسبابها والخطة المقترحة لمعالجتها.
- تقديم تقارير دقيقة ومعبرة، بحيث تمكن المعنيين من اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

إدارة الالتزام

لا يوجد في الوقت الحالي إدارة الالتزام بالشركة ولكن تنفذ لجنة المراجعة مهام تلك الإدارة وتتولى الحرص على تطبيق مهام تلك الإدارة عند اللزوم والشركة بصدد إنشاء إدارة مستقلة للالتزام خلال عام 2024

وسوف تقوم ادارة الالتزام بتحديد وتقييم وتقديم النصح والمشورة وتراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة، تجنبًا للإضرار بسمعة الشركة أو تعرضها لعقوبات ناتجة عن عدم الالتزام.

وفيما يلي مسئوليات إدارة الالتزام:

- المتابعة الدائمة والتأكد من التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين الملزمة والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة.
- التأكد من ومتابعة مدى التزام كافة العاملين باللوائح والسياسات والمواثيق الداخلية بما في ذلك ميثاق الأخلاق والسلوك المهني.
- التأكد من عدم وجود ممارسات غير مشروعة أو غير أخلاقية بالشركة والتحقيق فيها بشكل موضوعي وسري وعرضها على لجنة المراجعة ومتابعة ما تم بشأنها، مع ضمان حماية المبلغين.

إدارة الحوكمة

يوجد بالشركة اسس حوكمة تهدف إلى المساعدة على توطيد و إرساء مبادئ الحوكمة و متمثلة في:

- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالشركة بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة الشركة.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالشركة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالشركة مع تحديد مسئوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالشركة.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين.
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للشركة وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين، وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى التزام الشركة بحوكمة الشركات.

مراقب الحسابات

يتم تعيين مراقب حسابات للشركة ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.

تقوم الجمعية العامة بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة، بتعيين مراقب حسابات للشركة، ويكون قرار تعيينه وتقدير أتعابه من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة. ويكون مراقب الحسابات له إستقلالية تامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس الإدارة، حيث أنه ليس مساهماً بالشركة أو عضواً بمجلس إدارة الشركة، أو تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للشركة حتى بالدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو إستشاري بالشركة، بالإضافة إلى ذلك فإن مراقب الحسابات يكون محايداً فيما بيده من آراء، و نطاق عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

و تلتزم الشركة بأن يسلم مراقب الحسابات نسخة من تقريره علي التقرير الذي تعده الشركة عن مدي التزامها بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها، ويقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية للشركة والتي تتمثل في القوائم المالية الدورية والسنوية و تقرير مجلس الإدارة. و تقوم بالإفصاح أيضاً عن معلومات الشركة غير المالية و كافة الأحداث الجوهرية و الأحداث الطارئة التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمترقبين. و ذلك وفقاً للإجراءات المتبعة لذلك بقانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 و لائحته التنفيذية و تعديلاته، و قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وذلك كالتالي:

- المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخطط الشركة وإستراتيجيتها المستقبلية، وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه وكبار التنفيذيين.
- نظم رفع الكفاءات والتدريب والإثابة والرعاية للعاملين بها.
- هياكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للشركة.
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود المعاوضة.
- أهم المخاطر التي قد تواجه الشركة وسبل مواجهتها، وتغيير سياسة الاستثمار.
- الإفصاح لمساهميها وللجهات الرقابية عن أسهم الخزينة. وفي حالة شراء الشركات التابعة لأسهم الشركة القابضة المالكة لها، تطبيق علي الأسهم المشتراه كافة قواعد أسهم الخزينة ولا يعتد بها في نصاب المساهمين ولا تشترك في التصويت على قرارات الجمعية العامة.
- موافاة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاج الاجتماع، كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة. و تلتزم الشركة بموافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية الصادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاج الاجتماع. و تلتزم الشركة المقيدة بالبورصة بموافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره. على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاج الاجتماع.

- أي إصدار جديد مقترح للسندات وأي ضمانات أو رهونات تتعلق بها.
- أي قرار يترتب عليه استدعاء أو إلغاء أوراق مالية مسجلة سبق إصدارها.
- أي تغيير مقترح في هيكل التمويل أو هيكل رأس المال يتجاوز 5 % من حقوق المساهمين من واقع آخر قوائم مالية دورية أو الأوضاع المالية للشركة وكذا أي قيود تفرض على حجم الاقتراض المتاح للشركة.
- أي تعاقدات بقيمة تزيد عن 5 % من إيرادات آخر سنة مالية.
- أي اتفاق مقترح يترتب عليه دخول مستثمرين استراتيجيين لشراء حصة من أسهم الشركة.
- إقامة دعاوى قضائية أو تحكيم ضد الشركة تتعلق بنشاطها أو بأحدي مساهماتها أو بغيرها من الأصول المملوكة لها تتجاوز قيمتها 2 % من حقوق الملكية للشركة وفقا لآخر قوائم مالية معتمده للشركة.
- صدور أية قرارات من الجهات الادارية بالدولة تؤثر على أنشطة الشركة وأي تعديل أو سحب أو إلغاء لهذه القرارات.
- أي تعاملات تجارية مع أطراف ذات العلاقة.
- إقامة دعاوى قضائية ضد أحد اعضاء مجلس ادارة الشركة أو أحد المديرين الرئيسيين بها في شأن يتعلق بالشركة ويرتبط بمخالفات منسوبه لأي منهم.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام وذلك من خلال الجدول التالي:

مسلسل	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	إيضاحات
لا يوجد		لا يوجد

علاقات المستثمرين

يوجد بالشركة إدارة علاقات مستثمرين، حيث أن علاقات المستثمرين تعد من أبرز الأنشطة الرئيسية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث أنها وظيفة إستراتيجية مستقلة تهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وفتح قنوات الاتصال بذوي العلاقة بسوق المال والاستثمار، وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له الأثر الإيجابي على ما يلي:

- رؤية المستثمرين لأداء الحالي للشركة وتوقعاتهم للأداء المستقبلي.
- تحقيق السيولة المناسبة لتداول أسهم الشركة في البورصة.
- خفض تكلفة التمويل على المدى الطويل.
- زيادة ثقة المتعاملين مع الشركة وأصحاب المصالح، وكذلك الترويج لزيادة المجموعات الداعمة للشركة.

و يقوم مسئول علاقات المستثمرين بلاشتراك في وضع إستراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة. وتعتبر علاقات المستثمرين وسيلة من وسائل تمكن مجلس الإدارة من فهم أسباب أداء أسهم الشركة، وانعكاس ذلك الأداء على قيمتها العادلة طبقاً لما توفره الشركة من معلومات عن أدائها وإمكاناتها ومستقبلها، ومدى التزام الشركة بقواعد الإفصاح والتواصل مع المستثمرين ومدى وضوح رؤيتهم وتقييم سوق الاستثمار لها.

و تتبع إدارة علاقات المستثمرين رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب للشركة وتقدم تقاريرها الدورية له، و يقوم مسئول علاقات المستثمرين بحضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة واجتماعات مجلس الإدارة للشركة القابضة والشركات التابعة وذلك للتعرف على الأمور الداخلية للشركة وتوجهاتها الإستراتيجية.

وفيما يلي مسئوليات إدارة علاقات المستثمرين خلال العام:

- وضع إستراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الإستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة.
- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة واعتمادها من مجلس الإدارة.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحيتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والمفاجآت التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار وأحجام التداول.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.
- تنظيم الحملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقاً للخطة المعدة لذلك مسبقاً، وتسهيل زيارات المستثمرين لمواقع الشركة المختلفة.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة، والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصورة مستمرة.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً (باللغة العربية والإنجليزية) يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين. ويعد التقرير السنوي بمثابة تقرير من إدارة الشركة لكافة المهتمين بها عن الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وما تهدف الشركة إلى تحقيقه خلال السنة القادمة. ويحتوي التقرير السنوي على ما يلي:

- كلمة رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب.
- الرؤية والهدف.
- إستراتيجية الشركة.
- تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.
- هيكل الملكية.
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة.
- تحليل السوق الذي تعمل به الشركة.
- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
- تحليل المركز المالي للشركة.
- تقرير عن الحوكمة.
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة.
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 و لائحته التنفيذية، والمادة رقم 40 من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، و ذلك للعرض على الجمعية العامة للمساهمين و الجهات الرقابية، و يتضمن ذلك التقرير ما يلي:

- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية.
- الإنجازات الرئيسية للشركة أثناء السنة.
- تحليل لبيئة عمل وأسواق الشركة الرئيسية.
- إستراتيجية الشركة.
- التغييرات الرئيسية في هيكل الشركة الإداري.
- تشكيل مجلس الإدارة وعدد مرات انعقاده.
- تشكيل لجان المجلس وعدد مرات انعقادها.
- متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة.
- سياسات إثابة وتحفيز العاملين بالشركة مثل عروض تملك الأسهم وغيرها.
- ما تم بشأن عقود المعاوضة المبرمة في العام السابق وكذلك عقود المعاوضة المعروضة للعام التالي.
- ما اتخذ من إجراءات ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل جهات رقابية أو قضائية.
- تقرير عن التزام الشركة بحوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية والبيئية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة علاقات المستثمرين بمعاونة إدارة الشركة بها، ويضم على ما يلي:

- بيانات الاتصال بالشركة.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضعاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة.
- التغييرات في مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس.
- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تقرير الاستدامة

تقوم الشركة كل فترة زمنية (متغيرة) بإصدار تقرير متوازن عن الاستدامة، يشتمل على إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويشرح قيم ومبادئ الشركة ويوضح العلاقة بين إستراتيجيتها والتزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. ويحقق الإفصاح عن الاستدامة مجموعة من المنافع تتمثل في دعم سمعة الشركة والتحسين المستمر في الأداء والالتزام بالتشريعات والتعليمات الرقابية في المجالات البيئية والاجتماعية، وكذلك كيفية إدارة مخاطر الشركة، فضلاً عن سبل تحفيز العاملين بها وجذب رؤوس الأموال.

الموقع الإلكتروني

يوجد لدى الشركة موقع على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، ويتم تحديثه بالمعلومات المنشورة بشكل مستمر.

www.qalaaholdings.com

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

لدى الشركة ميثاق داخلي عن الأخلاق والسلوك المهني يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل الشركة. ويحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالشركة إتباعها ومراعاتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤدون فيه أعمالهم بما يؤثر إيجاباً على سمعة ومصداقية الشركة ونزاهة العاملين بها، بما يضمن حقوق مساهميها وكافة المتعاملين معها.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

تتوافر لدى الشركة سياسة تتابع السلطة والتي تهدف إلى خلق إجراءات وتقييم عمليات الاختيار والتعيين والترقي في إطار تأمين أفضل العناصر المؤهلة للشركة في المواقع المناسبة، وفي نفس الوقت تشجيع التطوير المهني والنهوض بالموظفين الحاليين، ووضع خطة تتابع السلطة على مستوى الإدارة التنفيذية في الظروف الطارئة أو على المدى القصير والطويل مع التركيز على التخطيط لتتابع السلطة للعناصر الرئيسية من خلال دليل إجراءات الموارد البشرية بالشركة وإعداد قائمة بالمرشحين لشغل الوظائف الرئيسية بشكل دوري وفعال بما يحقق قيمة مضافة للشركة وضمان لاستدامتها.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

تتوافر لدى الشركة سياسة الإبلاغ عن المخالفات، والتي تهدف إلى تشجيع العاملين بالشركة أو المتعاملين معها بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأي المساءلة والمحاسبة ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة الشركة المختلفة. كما توفر السياسة حماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالشركة وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية.

سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يوجد بالشركة سياسة وإجراءات تحكم تعاملات الداخلين و الأطراف ذات العلاقة و الأطراف المرتبطة، و التي تهدف إلى التحكم بعمليات تداول الداخلين على أسهم الشركة وتنظيم العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة وإبرام عقود المعاوضة طبقاً لقواعد الجهات الرقابية، و تبين مدى التزام الداخلين والمؤسسين والمساهمين الرئيسيين والمجموعات المرتبطة بهم ألا يكونوا طرفاً في أي عقد من عقود المعاوضة إلا بعد موافقة الجمعية العامة على أن يعرض هذا التصرف على الجمعية بكافة تفاصيله وبياناته مقدماً بما في ذلك السعر والكمية قبل إجراء التصرف وذلك دون أن يحق للطرف المعني بعقد المعاوضة التصويت في الجمعية العامة. و تضمن تفهم كافة الأطراف المعنية لتعريف التداول الداخلي و قواعد تنظيمه، و تضمن هذه السياسة الآتي:

- عدم السماح بتعامل أي من الداخلين على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية وفقاً للتعريف الوارد بالبنـد "ب" من المادة 309 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- عدم تعامل أي من المساهمين الرئيسيين والمجموعات المرتبطة بهم في فترات أخرى بخلاف المبينة بالفقرة السابقة إل بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ بيوم عمل على الأقل وفق النموذج المعد لذلك لدى البورصة.

نهج الاستدامة المتبع من شركة القلعة:

يوضح نهج الاستدامة الذي تتبعه شركة القلعة التزامها بتطوير وتنفيذ مشاريع تعكس القيم والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة (EESG) في جميع جوانب أعمال الشركة. ويؤكد ذلك النهج إيمان شركة القلعة بأن الاستدامة ضرورية للحد من المخاطر، وجزء أساسي من قيم الشركة الأساسية كمستثمر مسؤول. وتعمل الشركة على تحقيق تلك الاستراتيجية من خلال الاستثمار في مجموعة من القطاعات الحيوية التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي في مصر ومختلف أنحاء أفريقيا.

كما تتماشى استراتيجية الشركة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ومبادئ الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة العشر (UNGC)، مما يعكس التزام الشركة بتعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية على مستوى عالمي وتحقيق أهداف الاستدامة العالمية.

يقوم نهج الاستدامة الذي تتبعه القلعة على ثمانية محاور أساسية:

1. **الاستثمار المسؤول:** تلتزم القلعة باتخاذ قرارات استثمارية مسؤولة تخلق قيمة ولها تأثير إيجابي على المدى الطويل لأصحاب الجهات المعنية، وتولي القلعة الأولوية للاستثمارات التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على البيئة وتطوير المجتمع.
 - **الجهود المستدامة المتبعة على مستوى الشركة:** تدمج الشركة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) عبر ممارساتها التجارية وعملياتها وثقافتها. ويشمل ذلك دفع استراتيجيتها الخاصة بالمناخ على مستوى الشركة، وإدارة الإفصاحات الخاصة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتفاعل مع أصحاب المصلحة، وتقليل الأثر البيئي لعملياتنا.
 - **منتجات وحلول الطاقة المستدامة:** تقدم القلعة منتجات وحلول مبتكرة للطاقة النظيفة تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع التركيز على الأداء والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).
2. **الحفاظ على البيئة:** تدرك القلعة أهمية الحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، وتسعى إلى تقليل الأثر البيئي الضارة لمختلف أعمالها من خلال تعزيز كفاءة الطاقة، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوفير الموارد الطبيعية، ودعم المبادرات التي تحد من أثار تغير المناخ.
3. **المسؤولية الاجتماعية:** تؤمن شركة القلعة بأهمية تبني استثمارات مسؤولة ومستدامة في إطار سعيها المستمر للارتقاء بجودة حياة الموظفين ودعم المجتمعات المحيطة، وتضع القلعة في مقدمة أولوياتها تلبية مختلف احتياجات الكوادر البشرية من الموظفين والمجتمعات المحيطة بالإضافة إلى تعزيز التنوع والشمول، والمبادرات التي تهدف إلى تطوير التعليم والرعاية الصحية وصحة وسلامة المجتمع.
4. **مؤسسة القلعة للمنهج الدراسية وبرامج ومبادرات أخرى متعلقة بتنمية الطاقات البشرية:** تم تأسيسها في عام 2007 وذلك لإيمان الشركة الشديد بأهمية تنمية الطاقات البشرية، حيث استطاعت تقديم حوالي 207 منحة دراسية منذ نشأتها وحتى الآن مع الالتزام بأعلى معايير المساءلة والاستدامة المالية.
5. **تميز الحوكمة ومشاركة أصحاب المصلحة:** تلتزم القلعة بأعلى معايير الحوكمة والسلوك المهني الأخلاقي، مع التركيز على الشفافية والمساءلة والنزاهة في جميع المعاملات التجارية.
 - **تركز القلعة على تحديد وإشراك أصحاب المصلحة مع تسجيل آرائهم لدمجها في نهج الاستدامة مع التطوير المستمر لضمان الشفافية والمساءلة.**
 - **استدامة الحوكمة:** شركة القلعة هي أول شركة صناعية في مصر تستحدث منصب رئيس قسم الاستدامة وإنشأت إدارة خاص بالاستدامة في الشركة لتتولى المهام المتعلقة بممارسات الاستدامة. وتعتبر القلعة أول شركة مصرية صناعية قامت بتأسيس لجنة للاستدامة تتبع مجلس الإدارة، حيث تتولى اللجنة مهام دعم شركة القلعة في صياغة السياسات قصيرة وطويلة الأجل وتوفير التوجيه اللازم فيما يخص الاستراتيجيات والأهداف الرامية إلى تعزيز ممارسات الاستدامة بشركة القلعة وشركاتها التابعة والأطراف ذات العلاقة من أجل خفض المخاطر وتعزيز القيمة المشتركة.
6. **التحسين المستمر:** تلتزم القلعة بتحسين أدائها في مجال الاستدامة بشكل مستمر، وتقوم بتحديد الأهداف بشكل منظم، فضلاً عن مراقبة وتقييم ممارساتها والتطورات الاقتصادية والبيئية والمجتمعية (ESG) بانتظام، والعمل على تحسينها، والتواصل مع أصحاب المصلحة لمعالجة مخاوفهم والاستفادة من تعليقاتهم.

7. تقارير المساءلة والرقابة الداخلية لقياس الأثر: تتبنى القلعة آليات تقارير المساءلة القوية وتطبق أعلى معايير الرقابة الداخلية لبناء الثقة وضمان الشفافية والنزاهة والامتثال لمتطلبات التشريعات من خلال الالتزام والتواصل مع أصحاب المصلحة والأطراف ذات الصلة الداخليين والخارجيين بمعايير التقارير الصارمة والتنظيم النشط لعملياتنا، وتحافظ على التزامها بالمواطنة المسؤولة وتعزز الثقة بين أصحاب المصلحة.
8. الشراكات: تتعاون شركة القلعة مع المؤسسات المحلية والدولية التي تتمتع برؤى متشابهة ومماثلة لها مثل اتحاد الصناعات المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تعمل نحو أهداف مشتركة لتوسيع نطاق أعمال الشركة وزيادة القيمة التي تقدمها للمجتمع، واستطاعت القلعة توضيح وإبراز دور واستراتيجية الشراكات في القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية المستدامة.

لتحقيق تلك الاستراتيجية، تولى القلعة أهمية كبرى للأهداف الآتية:

- وضع السياسات والمعايير ومؤشرات الأداء الرئيسية: لتحقيق أفضل الممارسات في مجال الصحة والسلامة والبيئة والجودة عبر الشركات التابعة وسلسلة الإمداد والتوريد.
- التحول إلى عمليات منخفضة الانبعاثات الكربونية وتقليل الانبعاثات للانتقال إلى مستقبل بصافي صفر انبعاثات بحلول عام 2050. (قد وقعت القلعة على تعهد بوضع أهداف قائمة على أسس علمية للحد من الانبعاثات وانضمت إلى حملة "طموح الشركات للوصول لهدف الـ 1.5 درجة مئوية" لتقليص البصمة الكربونية وبناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة)
- تقييم المخاطر، وتقديم التقارير ومتابعة التقدم: حققت القلعة تقدم كبير من خلال شركاتها التابعة فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين وإدارة النفايات بهدف تحقيق الحيادية المناخية، وتعمل القلعة حالياً على تطوير آليات الإفصاح للمساعدة في تتبع مؤشرات الاستدامة مثل مبادرة الأهداف القائمة على أسس علمية، والمبادرة العالمية للتقارير، والشبكة العالمية للاستثمار الفعال، والإفصاح المالي المتعلق بالمناخ.
- إقامة شراكات مثمرة للجميع: تعتبر شركة القلعة من أوائل الشركات التي انضمت الي مبادرات مناخية مع العديد من الشركات الأخرى. وعلى سبيل المثال انضمت الشركة الى حملة "طموح الشركات لخفض درجة حرارة الكوكب بمقدار 1.5 درجة مئوية"، بالإضافة الى عقد مبادرات مناخية مبتكرة واحدها كانت توقيع مذكرة التفاهم بين الشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة (إيكارو)، وشركة القلعة، وشركة أكسنس الفرنسية، لإجراء الدراسات الفنية والمالية اللازمة لمشروع إنتاج الحيل الثاني من الوقود الحيوي المستدام (الإيثانول الحيوي) وإنتاج وقود الطائرات المستدام (SAF)

حددت الشركة عددا من الاهداف الانمائية وتسعى جاهدة لتحقيقها. وقد ركزت القلعة وشركاتها التابعة على تحقيق 11 من اهداف التنمية المستدامة (4,5,7,8,9,10,11,12,13,16,17) التالية خلال عام 2023:

تنمية المجتمع



الهدف الرابع: تحسين جودة التعليم

نجحت القلعة وشركاتها التابعة في إفادة حوالي 46.9 ألف مستفيد بطريقة مباشرة (حوالي 800,000 مستفيد مباشر وغير مباشر) من خلال مختلف المبادرات التعليمية التي أطلققتها ومنها مركز القلعة للخدمات المالية وبرنامج «مستقبلي» للطلبة والمعلمين وأكاديمية

أسيك ومؤسسة القلعة للمنهج الدراسية. وتوفر تلك المبادرات مجموعة متنوعة من المنح الدراسية ودورات التدريب المهني بمجموعة من أبرز الجامعات والمعاهد الرائدة على الساحتين الوطنية والعالمية، بالإضافة إلى التركيز على تحسين البنية الأساسية للمنظومة التعليمية وتطوير قدرات وكفاءات المعلمين.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

توفر شركة القلعة وشركاتها التابعة سياسات عمل وتسعى لخلق بيئة داعمة للمرأة مثل نظام ساعات العمل المرنة للموظفات أثناء وبعد إجازة الأمومة والعودة إلى العمل لضمان استمرارية العمل وكذلك تنمية المهارات. تتمثل استراتيجية القلعة في دعم وتمكين المرأة في مجال العمل على مبدأ "القيادة بالمثل" من خلال العمل على الأربع محاور الآتية

- تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة وتعيين الكوادر النسائية المصرية وخلق بيئة داعمة وسد الفجوة وتمثيلها في المناصب القيادية والإدارية. فشركة القلعة وشركاتها التابعة تحظى بعدد كبير من النساء ممن يشغلن المناصب القيادية، حيث تمثل السيدات 25% من مجلس إدارة الشركة، كما يشغل أكثر من 39.1% من السيدات المناصب الإدارية و13.04% من السيدات في مناصب إدارية وسطى على مستوى القلعة وشركاتها التابعة، علماً بأن العديد منهن تم تكريمهن ضمن قوائم أكثر الشخصيات القيادية تأثيراً على مستوى مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مستوى شركة القلعة، يوجد 100% تمثيل للمرأة في فريقى الشؤون القانونية الدولية بالشركة. أما على مستوى الشركات التابعة، تشغل السيدات مناصب قيادية مؤثرة حيث يوجد سيدتان يشغلن منصب المدير التنفيذي وسيدتان يشغلن منصب المدير المالي وسيدتان رؤساء قسم،
- إطلاق العديد من برامج ومبادرات التنمية المجتمعية لتدريب وإعداد وتمكين المرأة. وتجدر الإشارة إلى تركيز مؤسسة القلعة للمنهج الدراسية على تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تمثل النساء 46% من إجمالي المستفيدين من 15 محافظة مصرية. ومن جانب آخر نجحت الشركة في إفادة أكثر من 8,975 سيدة بمنطقة مسطرد من خلال برامج "التمكين" الاقتصادي التي أطلقتها.
- تحفيز وتكريم الكفاءات النسائية في الحيز العام وإبراز دورها الحيوي في مختلف القطاعات والمساهمة في تغيير الأفكار والمعتقدات النمطية عن دور المرأة المصرية في مجتمع الأعمال المصري والدولي، حيث تم تكريم 6 سيدات ضمن أكثر 50 سيدة تأثيراً في الاقتصاد المصري وثلاث سيدات قيادية نسائية بالشركة ضمن قوائم فوربس لأكثر سيدات الأعمال تأثيراً في الشرق الأوسط
- المشاركة الفعالة في مبادرات الدولة والمؤسسات الدولية ودعم الجهود الحكومية والأممية والتي من شأنها تعزيز مكانة المرأة وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين. وفي إطار جهودها المستمرة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، انضمت القلعة إلى منظمة الأمم المتحدة لتمكين المرأة Women Empowerment Principles (WEPS) ووضعت خطة عمل تتضمن معظم المؤشرات التالية وفي صدد العمل على تنفيذها ومتابعة الاداء. الانضمام لمبادرة WEPS وتطبيق مبادئها السبع يعكس التزام القلعة بـ "القيادة بالمثل" في تعزيز دور المرأة وإطلاق إمكاناتها الكامنة كشريك رئيسي في القوى العاملة والنهوض بالمجتمع ودفع عجلة الاقتصاد المصري. هذا وبالإضافة إلى مشاركة القلعة كشريك مشارك في «محفز سد الفجوة بين الجنسين»، لدعم تمكين المرأة، وسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، وسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة الذي تم إطلاقه من قبل وزارة التعاون الدولي، والمجلس القومي للمرأة، بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

يتمثل الهدف الرئيسي من جميع مبادرات الشركة في الحد من أوجه عدم المساواة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال بناء القدرات عبر توفير فرص التعليم وتنمية الطاقات البشرية. وعلى سبيل المثال تساهم مشروعات التنمية المجتمعية التابعة للشركة المصرية للتكوير - وهي مبادرات تمكين وريادة ومشروعات وتكافل - في دعم النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث وصل عدد المستفيدين المباشر والغير من برنامج "تمكين" و"مشروع" و"ريادة" و"تكافل" إلى 95555 و16850 و14340 على التوالي.

حماية البيئة



الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة

وتستهدف القلعة من خلال استثماراتها في قطاع الطاقة، والتي تتضمن "الشركة المصرية للتكرير" و"طاقة عربية" و"توازن"، على زيادة تقديم حلول طاقة نظيفة بأسعار معقولة وبدائل محلية للاستيراد وتواصل التزامها بالتوسع في مشروعات الطاقة البديلة وطاقة الرياح والغاز الطبيعي الأكثر خضارا والمتوفرة محليا. فـشركة طاقة عربية على سبيل المثال تقدم حلول مبتكرة لدعم خطه الدولة في تحويل وإحلال السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، وذلك من خلال تحديث وتطوير التكنولوجيات الخاصة بمساعدة المركبات للعمل بالوقود المختلط. وعلى صعيد المشاريع الخضراء، قامت شركة طاقة عربية أيضا بإطلاق محطة للطاقة الشمسية بقدرة 65 ميغاوات في مجمع "بنبان للطاقة الشمسية" بأسوان، وهو أكبر مجمع لتوليد الطاقة الشمسية وتوصيل الغاز الطبيعي إلى ما يربو على 1.34 مليون عميل من 42 مدينة مختلفة بجميع أنحاء مصر، كما تعمل حاليا على توصيل الغاز الطبيعي لمحافظة الوادي الجديد. وفي السنوات الماضية، افتتحت الشركة العديد من محطات الشاقة الشمسية والتي كان على رأسها محطة طاقة شمسية بقدرة 6 ميغاوات بمزارع دينا والذي تم تمويلها من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أكبر محطة الطاقة الشمسية بقدرة 20 ميغاوات الكافية لتغذية ما يزيد عن 6 آلاف غرفة فندقية من الكهرباء النظيفة في شرم الشيخ، ومحطة طاقة شمسية بقدرة 7 ميغاوات في شركة اسكوم.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار استراتيجيتنا لتقديم حلول عملية للطاقة النظيفة، وقعت شركة إيكارو وشركة القلعة وشركة أكسينز الفرنسية مذكرة تفاهم لإجراء دراسات فنية واقتصادية لمشروع الجيل الثاني من الوقود الحيوي (الإيثانول الحيوي المتقدم) وإنتاج وقود الطائرات المستدام. وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين، الأولى ستكون إنتاج الإيثانول الحيوي المتقدم، والثانية ستكون إنتاج وقود الطائرات المستدام. وستستغرق دراسات المشروع نحو سبعة أشهر، مشيرة إلى أن الشركة تهدف إلى تصدير إنتاجها من الجيل الثاني من الوقود الحيوي، بما يتماشى مع استراتيجية مصر لتعظيم استخدام أنواع النفايات المختلفة والمساهمة في الاستدامة وإعادة تدوير النفايات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات مستدامة

تلتعب القلعة دورًا حيويًا في تعزيز ورعاية استدامة المدن والمجتمعات المحيطة بأعمالها، حيث تدعم الشركات التابعة للقلعة وسائل النقل المستدامة بعدة طرق، مثل قيام شركة طاقة عربية بتطبيق تقنية الوقود المزدوج التي تسمح للمركبات بالاعتماد على وقود الغاز الطبيعي والبنزين في نفس الوقت أثناء عملية ضغط المحرك، مما يساهم في تعزيز كفاءة الطاقة للمركبات وتقليل استهلاك البنزين بنسبة 30 % وبالتالي تقليل الانبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي. وتلتزم القلعة بتحسين ممارسات إدارة النفايات والتوسع في إعادة تدويرها باعتبارها ركيزة أساسية لبناء مدن ومجتمعات مستدامة حيث تساهم تلك الممارسات في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعظيم قيمتها. وتلتعب الشركات التابعة للقلعة دورًا محوريًا في تعزيز تلك الجهود، مثل شركة توازن الرائدة في إدارة وتدوير المخلفات، حيث تبذل جهودًا حثيثة لتوفير الوقود البديل المشتق من المخلفات الزراعية (BDF)، والوقود البديل المشتق من المخلفات (RDF) والوقود الحجري الصلب (SRF) وذلك من أجل تغذية المشروعات الصناعية كثيفة الاستهلاك باعتبارها مصادر للطاقة الحرارية. وتتولى شركة توازن وشركتها إيكارو مسئولية إنتاج السماد العضوي في مزارع دينا، فنقوم باستخدام المخلفات الحيوانية لإنتاج 100 % من السماد العضوي بمتوسط 100 ألف طن سنوياً، ويمثل ذلك مدخلاً واعداً في مجال الزراعة العضوية التي تساهم في تقليل الاعتماد على الأسمدة الكيماوية، وتقليل استهلاك المياه بمعدل ثلاث مرات مقارنة بالأسمدة الأخرى.

الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المسؤولين

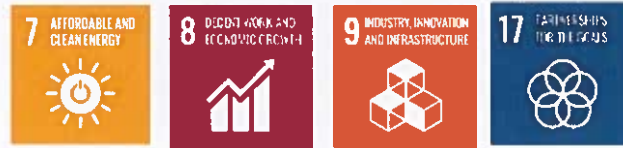
تقوم الشركات التابعة للقلعة بتطبيق سياسات صارمة لإدارة المخلفات، كما يعتمد بعضها على المخلفات في إنتاج مجموعة متنوعة من الخامات مثل بدائل الطاقة (شركة توازن) والواح الدوبلكس (شركة الشروق التابعة للشركة الوطنية للطباعة)، فضلاً عن حلول العزل الحراري (شركة جلاس روك للمواد العازلة) التي تساهم في خفض تكاليف تركيب أنظمة التبريد والتدفئة بما يتراوح بين 30-40% مع تقليص تكاليف التشغيل بنسبة تتراوح بين 25-30%. وعلى صعيد استدامة استهلاك شركة القلعة والشركات التابعة لها، تلتزم الشركة في تطبيق نموذج الاقتصاد الدوار الذي يقوم على إعادة ترشيد استهلاك الموارد بأكبر قدر ممكن بدلاً من هدرها وتصنيع

منتجات جديدة صديقة للبيئة، خلال تبني استراتيجية متعددة المحاور لتحقيق النمو الشامل والتطور المنشود. فعلى سبيل المثال، قام مصنع الشركة الاستثمارية لمنتجات الألبان بالتحول والعمل على الغاز الطبيعي وذلك لتوفير حوالي ما بين 1.5 إلى 2 مليون جنية سنويا وذلك سعيا تجاه ترشيد الاستهلاك وتقليل البصمة الكربونية للشركة. وتماشيا مع تلك الاستراتيجية، تقوم الشركة المصرية للتكرير باستخدام دوائر التبريد المغلقة مما يعنى توفير المياه وعدم صرف مياه الصرف الصناعي على ترعة الإسماعيلية، بالإضافة إلى إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصناعي ثلاثية المراحل، وفقاً لأعلى المعايير المحلية والعالمية.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

قامت شركة القلعة بدمج معايير وممارسات الاستدامة البيئية بجميع عملياتها الرئيسية من خلال تبني استراتيجية تركز على تعزيز الربحية بالتوازي مع المساهمة في الحفاظ على البيئة والارتقاء بالمجتمعات المحيطة، وذلك على مستوى الشركات العاملة بقطاعات الطاقة والبنية الأساسية واللوجستيات والطاقة الكهربائية بما في ذلك الشركة المصرية للتكرير ونائل لوجستيك وطاقة باور. تبذل القلعة جهوداً كبيرة لتقليل البصمة الكربونية عن طريق تعزيز الاستثمار في حلول الطاقة المتجددة ودمجها في نموذج أعمالها وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة والمشاريع الخضراء والتحول للاقتصاد الأخضر. وفي ديسمبر 2019 شاركت القلعة ضمن أول 177 شركة في مبادرة لخفض حرارة الكوكب بمقدار 1.5 درجة مئوية لمواجهة مشكلة التغير المناخي. وعلى مستوى الشركات التابعة، قامت الشركة المصرية للتكرير اعداد تقرير جرد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكذا اعداد خطة لإدارة وخفض غازات الاحتباس الحراري بداية من عام 2020 وبصوره دوريه توافقا مع الهدف رقم 13 من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالتغير المناخي.

الرءاء المشترك



الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة

تلتزم القلعة بالاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة وخفض بصمتها الكربونية والحد من الانبعاثات الضارة وذلك من خلال مشروعى الشركة المصرية للتكرير ومحطة الطاقة الشمسية بمجمع بنبان في أسوان. كما تقود شركة طاقة عربية جهود المجموعة في التحول إلى الاقتصاد صديق البيئة، من خلال الاعتماد على بدائل الطاقة صديقة البيئة مثل الغاز المسال المضغوط والوقود المزدوج.

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

تقوم القلعة وشركاتها التابعة حالياً بتوظيف أكثر من 17.5 ألف موظف مع تزويدهم بكافة المميزات مثل التأمين الصحي والبدلات والمزايا الخاصة بضمان توفير مستوى معيشي جيد. وتعكف الشركة على توظيف مختلف الفرص الاستثمارية الجديدة من أجل خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية

تستهدف القلعة تطوير حلول الطاقة والبنية الأساسية بشكل يساهم في الحفاظ على البيئة من خلال الاستثمار في المشروعات الابتكارية المتميزة بتوظيف تقنيات البناء المتطورة والخبرات الواسعة في مجال البنية الأساسية وكذلك أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا التصنيع.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تمثل الشراكات الاستراتيجية إحدى العناصر الرئيسية لخطة القلعة الهادفة إلى تعظيم الأثر الإيجابي على الاقتصاديات والمجتمعات المحيطة بأعمالها وإفادة أكبر عدد ممكن من أبناء هذه المجتمعات. تدخل شركة القلعة وشركاتها التابعة في شراكات مثمرة مع مؤسسات قطاع الأعمال ووكالات ائتمان الصادرات ومؤسسات التمويل التنموية الدولية والمؤسسات التعليمية والهيئات الحكومية مثل وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، والتضامن الاجتماعي، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والشباب والرياضة، والتعاون الدولي، بالإضافة إلى منظمات الاستدامة الدولية ووكالات التصنيف مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم

المتحدة، وشبكة استثمار التأثير العالمية (GIIN)، مؤشر التقارير العالمية (GRI)، ومجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني من أجل تحديد الأهداف والآليات اللازمة لتحقيقها وتقييمها بالشكل الأمثل من أجل تعظيم أثرها الإيجابي اقتصاديا وبيئيا ومجتمعيا على الاقتصاد المصري تقوم القلعة أيضا بعقد شراكات مبتكرة لحلول المناخ، مثل توقيع مذكرة التفاهم بين الشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة (إيكارو)، وشركة القلعة، وشركة أكسنس الفرنسية، لإجراء الدراسات الفنية والمالية اللازمة لمشروع إنتاج الجبل الثاني من الوقود الحيوي المستدام (الإيثانول الحيوي) وإنتاج وقود الطائرات المستدام (SAF).

حوكمة الاستدامة



الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

ضمن التزامها بتعزيز حوكمة جيدة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، قامت شركة قلعة القابضة بإنشاء هيكل حوكمة قوي يتمحور حول المساءلة والشفافية والممارسات التجارية الأخلاقية لضمان حوكمة سليمة عبر محفظتها.

وفي إطار التزام شركة القلعة بتدعيم ممارسات الحوكمة المؤسسية عبر جميع شركاتها التابعة، تبذل الشركة جهوداً حثيثة لدعم مبادئ التنوع والنزاهة والعدالة والانفتاح والشفافية باعتبارها الركائز الأساسية لثقافتها المؤسسية. وقد انضمت شركة القلعة إلى مبادرة النزاهة (INI) وهي مبادرة عمل جماعي يقودها مجتمع الأعمال في مصر وتهدف إلى تنمية الوعي بمزايا النزاهة في مجتمع الأعمال وتتضمن أهداف المبادرة تشجيع العمل الجماعي والتعاون المشترك بين كبرى المؤسسات والشركات الرائدة على الساحة المصرية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل استحداث أفضل معايير مكافحة الفساد وتعزيز ثقافة المسئولية والمؤسسية والنزاهة.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تمثل الشراكات الاستراتيجية إحدى العناصر الرئيسية لخطة القلعة الهادفة إلى تعظيم الأثر الإيجابي على الاقتصاديات والمجتمعات المحيطة بأعمالها وإفادة أكبر عدد ممكن من أبناء هذه المجتمعات. تدخل شركة القلعة وشركاتها التابعة في شراكات مثمرة مع مؤسسات قطاع الأعمال ووكالات ائتمان الصناديق ومؤسسات التمويل التنموية الدولية والمؤسسات التعليمية والهيئات الحكومية مثل وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، والتضامن الاجتماعي، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والشباب والرياضة، والتعاون الدولي، بالإضافة إلى منظمات الاستدامة الدولية ووكالات التصنيف مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وشبكة استثمار التأثير العالمية (GIIN)، مؤشر التقارير العالمية (GRI)، ومجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني من أجل تحديد الأهداف والآليات اللازمة لتحقيقها وتقييمها بالشكل الأمثل من أجل تعظيم أثرها الإيجابي اقتصاديا وبيئيا ومجتمعيا على الاقتصاد المصري تقوم القلعة أيضا بعقد شراكات مبتكرة لحلول المناخ، مثل توقيع مذكرة التفاهم بين الشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة (إيكارو)، وشركة القلعة، وشركة أكسنس الفرنسية، لإجراء الدراسات الفنية والمالية اللازمة لمشروع إنتاج الجبل الثاني من الوقود الحيوي المستدام (الإيثانول الحيوي) وإنتاج وقود الطائرات المستدام (SAF).

من خلال التزامنا بتطبيق نهج الاستدامة المسؤول، تسعى القلعة لخلق قيمة لجميع اصحاب المصلحة، والمساهمة في التنمية المستدامة لاقتصاد الدول التي تعمل فيها كمستثمر مسؤول.

رئيس علاقات المستثمرين
واداره المخاطر
/ عمرو محمد القاضي
تاريخ: 2024/ 5/ 6